

ثانياً: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

تعتمد إستراتيجية التنمية الصناعية على تطوير القطاع الصناعي، وتوجد العديد من استراتيجيات التصنيع لعل أبرزها هي إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية التصنيع للتصدير.

1. إستراتيجية إحلال الواردات

يقصد بالإحلال محل الواردات أن يقوم المجتمع بإنتاج ما كان يستورده من الخارج، ولنجاح هذا الإحلال لا بد من حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية. وتتم حماية صناعات الإحلال عن طريق منع السلع المثلثة المستوردة من منافسة صناعات الإحلال في السوق المحلي، وذلك لأن السوق لا يتسع لاستيعاب كلا المنتجين، كما أن الصناعة المحلية تكون في بدايتها أقل جودة وأكثر تكلفة من مثيلاتها الأجنبية. وتشتمل الحماية على الحماية الجمركية عن طريق فرض ضرائب ورسوم جمركية على الواردات، إلى جانب الحماية غير الجمركية المتمثلة في نظام حصص الاستيراد أو منع الاستيراد نهائياً من سلعة معينة. وتتم سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل عديدة، ففي المرحلة الأولى تفرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، أما في المرحلة التالية فيمكن أن يتخذ التصنيع أحد طريقتين، يتمثل الأول في نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج وذلك عن طريق قوة الدفع أو الارتباط إلى الخلف. أما الطريق الثاني فيكون بتحول صناعات المرحلة الأولى أي الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات. ورغم توجه العديد من الدول النامية إلى تبني إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، على عكس ما حصل في الدول المتقدمة التي استفادت من هذه الإستراتيجية لأنها بدأت بتطوير القطاع الزراعي أولاً، في حين أن انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في الدول النامية أدت إلى إعاقة جهود التصنيع فيها بسبب ضعف الطلب من جانب القطاع الزراعي.

وقد تعرضت إستراتيجية إحلال الواردات إلى مجموعة من الانتقادات تمثلت فيما يلي:

- أدى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية، إلى اتساع قاعدة الصناعات الاستهلاكية وتنوعها دون أن يصحب ذلك تكامل رأسي للحلقة التكنولوجية، وهذا ما كرس اعتماد هذه الصناعات على الخارج لتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية، وبالتالي تعميق التبعية للأسواق الخارجية، حيث تحتكر الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات هذه السلع وتفرض لها أسعاراً عالية، خاصة مع استمرار التحسين التكنولوجي لهذه الوسائل الإنتاجية

- ترتب على تركيز الاستثمارات على القطاع الصناعي إهمال القطاع الزراعي وبالتالي لم تتحسن إنتاجيته ومن ثم أصبح عاجزاً عن تلبية الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية والناجئة عن تحسن دخول الطبقات الفقيرة نتيجة عملها في القطاع الصناعي، إلى جانب الطلب على هذه المنتجات من الصناعات

الغذائية. وهذا ما أدى إلى استيراد المنتجات الزراعية من الدول المتقدمة أو الاعتماد على المعونات الزراعية لهذه الأخيرة، وهو ما ترتب عنه المزيد من التبعية للدول المتقدمة وخاصة مع استخدامها لسلاح الغذاء كوسيلة ضغط على الدول المتخلفة.

- لم تحقق إستراتيجية الإحلال هدفها المتمثل في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وذلك بسبب استيراد السلع الرأسمالية وقطع الغيار الخاصة بها وكذلك الفنيين والمستشارين اللازمين لتشغيل تلك المعدات وصيانتها. إلى جانب استيراد السلع الغذائية - ولاسيما القمح - والتي لا يمكن للدولة أن تقلل استيرادها لضرورتها بالنسبة للمواطنين. كما أن زيادة الدخول والرغبة في محاكاة نمط الاستهلاك الغربي زاد الاستيراد من السلع الكمالية رغم ارتفاع أسعارها.

- أدت زيادة الواردات الزراعية إلى التأثير السلبي على برنامج التصنيع، لان الدولة وبسبب قلة الموارد المالية ستقل من استيراد السلع الرأسمالية وقطع الغيار وبالتالي عدم تجديد الآلات المستهلكة ومن ثم انخفاض حجم الإنتاج الصناعي ودرجة جودته.

- تشير العديد من الدراسات الخاصة بالحماية التي طبقتها الدول المتخلفة في إطار تطبيق سياسة إحلال الواردات، انه تم تطبيق الحماية بشكل عشوائي، حيث لم تكن هناك دراسات لمدى الحماية المطلوبة للصناعة ومدتها، وذلك لأن الهدف الأساسي من تطبيق سياسة الإحلال كان يتمثل في توفير النقد الأجنبي والحصول على إيرادات مالية وهذا ما أدى إلى قيام احتكارات في الصناعات التي تتمتع بحماية كبيرة وهو ما ترتب عنه انخفاض في كفاءتها الإنتاجية.

- أدى فرض القيود على السلع الاستهلاكية وتحرير الواردات من مستلزمات إنتاج هذه السلع إلى توجيه استثمارات إلى الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعة الرأسمالية والوسيط، وإضافة إلى ذلك فالدول المتخلفة تستخدم دائما سعر صرف مغالى فيه مما يؤدي إلى تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية وتقييم النقد الأجنبي بأقل من قيمته الحقيقية وهذا معناه انخفاض قيمة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيط والمواد الأولية وبالتالي فليس هناك دافع لإحلال الواردات من هذه الصناعات.

- أدت سياسة إحلال الواردات إلى زيادة الاستيراد من السلع الرأسمالية الوسيطة، وهذا ما أدى إلى عدم انخفاض نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن هيكل الحماية السائد واستخدام سعر الصرف المرتفع شجع على إقامة الصناعات التي تتطلب مستوى مرتفعا من الواردات، كذلك فإنه عند حساب أثر المشروع في توفير النقد الأجنبي فإن الحساب يتضمن فقط الوفر الناتج عن عدم استيراد السلعة النهائية التي كان يتم استيرادها من قبل ثم أصبحت تنتج محليا، في حين انه لا بد من حساب صافي اثر المشروع على استخدام النقد الأجنبي، ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار الواردات من السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج، لأنه غالبا ما تكون الطاقة الإنتاجية للصناعة المحلية أكبر من حجم

الواردات السنوية من السلعة النهائية التي كان يتم استيرادها قبل تشغيل المشروع، وبالتالي تزداد الواردات من مستلزمات الإنتاج.

- أدت زيادة استيراد السلع الرأسمالية إلى جعل نمط التصنيع المتبع ذو كثافة رأسمالية عالية وبالتالي انخفاض القدرة على استيعاب القوى العاملة.

- بعد انتهاء المرحلة الأولى والمتمثلة في إحلال السلع الاستهلاكية، لا بد من انتقال الاقتصاد الوطني إلى المرحلة الثانية وهي إنشاء الصناعات الوسيطة والرأسمالية. غير أن الدول التي اتبعت سياسة الإحلال وقعت في مصيدة المرحلة الأولى وذلك نتيجة عدم توافر النقد الأجنبي اللازم للانتقال إلى مرحلة إنشاء السلع الرأسمالية والوسيطة، حيث أن جزءاً كبيراً من حصيلة النقد الأجنبي موجه للواردات من السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقة الإنتاجية للصناعات القائمة. كما أن ارتفاع التعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية وانخفاضها على الواردات من مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى انخفاض ربحية السلع الرأسمالية وبالتالي الإحجام عن إنتاجها. وفي حالة إضفاء الحماية على الصناعات الرأسمالية ستزيد نفقات إنتاج السلع الاستهلاكية وهذا ما يجعل المسؤولين أمام خيارين كلاهما صعب إما زيادة درجة الحماية للسلع الرأسمالية أو نقل الزيادة من التكاليف إلى المستهلك وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم المبيعات.

- أدت سياسة الإحلال إلى تكريس تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة حيث أنها في حاجة دائمة إلى استيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والتي يؤدي نقصها إلى إنشاء الطاقة العاطلة.

2. إستراتيجية التصنيع للتصدير

بعد فشل الدول النامية في تحقيق النتائج المرجوة من سياسة إحلال الواردات تم التوجه إلى تبني إستراتيجية أخرى تمثلت في إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير والتي يقصد بها القيام بإنشاء صناعات تتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها إلى الخارج، وقد تم اللجوء إلى هذه الإستراتيجية لان الدول النامية تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية التي تعاني من تدهور شروط التبادل لذلك لا بد لها من تصدير المزيد من المنتجات المصنعة.

وقد بدأ التوجه نحو التصنيع بغرض التصدير في كل من هونغ كونغ وسنغافورة ثم انضمت إليها في منتصف الستينات كل من كوريا الجنوبية وتايوان اللتين جربتتا من قبل إستراتيجية إحلال الواردات. وفي النصف الأول من السبعينيات برزت مجموعة بلدان الشرق الأقصى ذات الصناعة الموجهة للتصدير إلى جانب مجموعة دول أمريكا اللاتينية وخاصة المكسيك والبرازيل.

ويؤدي إتباع إستراتيجية التصنيع للتصدير إلى تحقيق عدة منافع يتمثل أهمها فيما يلي:

- يسمح التوجه للخارج بتحسين تخصيص الموارد بصورة تتفق مع التكاليف والمنافع الحدية الاجتماعية، حيث يرى الكلاسيك أن تحرير التجارة في ظل المنافسة الكاملة، تمكن الدولة الصغيرة التي تأخذ الأسعار كقيمة معطاة من تحقيق مكاسب نتيجة التخلص من التعريفات الجمركية، وسوف تتحسن أوضاع

المستهلكين بفضل زيادة دخولهم، كما أن استخدام الموارد سيصبح أكثر كفاءة لأنها لن تستخدم في إنتاج سلع يمكن استيرادها بأسعار أقل.

- يؤدي تحرير التجارة إلى الحصول على أفضل تكنولوجيا وعلى توفير السلع الوسيطة الأقل تكلفة والأعلى جودة، وبالتالي زيادة تنوع المنتجات وزيادة الإنتاجية، وقد أوضح رومر (1989) في نموذج للنمو، أن التنوع الكبير في المدخلات يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من استخدام توليفة من المدخلات كميتها كبيرة ولكنها غير متنوعة. وهذا ما يدل على الارتباط الكبير بين الإنتاجية ونظام التجارة الحرة.

- تعاني الدول النامية من مشكلة ضيق السوق الداخلية، وهذا ما يعيق نمو الصناعة وانخفاض كفاءتها ويمنع قيام بعض الصناعات الهامة وتسمح إستراتيجية التوجه للخارج من التخلص من مشكلة ضيق السوق، فالتجارة الحرة تحقق مكاسب عديدة تتمثل في ارتفاع الكفاءة وتحسن مستوى الجودة وانخفاض الأسعار واتساع حجم السوق.

- تسمح إستراتيجية التصنيع للتصدير من استفادة الدول النامية من الميزة النسبية المتوفرة لديها والمتمثلة في وفرة بعض المواد الأولية والعمالة الرخيصة، وذلك من خلال إقامة صناعات تعتمد على هذه المواد ويخصص إنتاجها للتصدير وبذلك تضمن وجود طلب مستمر على هذه المنتجات.

وتواجه الدول المتخلفة عدة مشاكل عند إنتاج المنتجات الموجهة للتصدير وتتمثل أهم تلك الصعوبات في النقاط الآتية:

- لا بد أن تكون صناعات التصدير قادرة على منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية، لذلك لا بد من توفر معدلات مرتفعة للكفاءة الإنتاجية والتسويق وهو ما قد لا يتوفر في كثير من الدول النامية.

- إن صناعات التصدير تصطدم غالبا بارتفاع حاجز الحماية الذي تفرضه الدول المتقدمة على السلع الصناعية المستوردة من الدول النامية.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي بالرغم من انخفاض الأجور في الدول النامية ويرجع ذلك إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل وتخلف أساليب الإنتاج.

- تمثل صناعات التصدير غالبا جيوبا داخل الاقتصاد الوطني دون أن تندمج بشكل كلي ضمن بنيانه مما يؤدي إلى ازدواجية الاقتصاد وعدم خلق صناعات جديدة ترتبط بصناعات التصدير من الخلف أو من الأمام، ويحدث ذلك خاصة عند تشجيع صناعات التصدير في صورة إقامة مناطق حرة واستخدام رأس المال الأجنبي

- يعتمد الأخذ بهذه الإستراتيجية في العديد من الدول النامية على رأس المال الأجنبي وهذا الأخير يتطلب لقدمه توافر حد أدنى من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق له المناخ الملائم للاستثمار.

- الدور التنموي للصناعة

تأثر اقتصاديو التنمية الأوائل في الأربعينيات والخمسينات بالفكر الكلاسيكي فكان معظمهم يؤكد على أهمية التصنيع وخاصة الصناعة التحويلية كقائد للنمو، ويرى الفكر النيوكلاسيكي أن الصناعة تمتلك روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وتتميز بالإنتاجية العالية وهذا ما يجعلها القطاع الأسرع نمواً، والعامل الأساسي لزيادة الدخل، وأداة توفير السلع وزيادة الصادرات.

في المقابل نجد المدرسة الهيكلية ترى أن خصائص الهيكل الاقتصادي للدول النامية تجعل جزءاً هاماً من التحليل الكلاسيكي غير قابل للتطبيق، وأن التنمية هي تحويل هيكلية تقوم فيه الصناعة التحويلية بدور أساسي مع تدخل الدولة لضمان التحولات الهيكلية الضرورية وحماية الصناعات الناشئة، ومراعاة التكامل بين القطاعات، لأن التركيز المفرط على الصناعة مع إهمال الزراعة يقود في المدى البعيد إلى إعاقة النمو الصناعي أو تخفيض معدل نموه وأن اعتماد التنمية على إستراتيجية استثمار متوازنة سيسمح بتحقيق معدل نمو أفضل في القطاع الصناعي.

وتعني الإستراتيجية المتوازنة – وفق هذه المدرسة - أن يخصص الاستثمار وفق العوائد المتوقعة وهو ما يجعل الصناعة تستحوذ على حصة متزايدة من الموارد نتيجة ارتفاع عوائدها (دون إهمال القطاعات الأخرى)، وبالتالي فإن التغيير الهيكلي الصحيح يتمثل في التوجه نحو التصنيع ولاسيما الصناعة التحويلية، إلى جانب تبني سياسة إحلال الواردات التي طبقت في أغلب الدول النامية في الخمسينات والستينات. وقد أشارت أغلب التحليلات التنموية إلى أهمية التصنيع كعامل للانطلاق الاقتصادي في دول العالم النامي وذلك للأسباب التالية:

- أسهم التصنيع في تحقيق جزء هام من التنمية حسب تجارب الدول المتقدمة
- يساهم التصنيع في حل مشكلة البطالة بشكل كبير
- يسمح التصنيع بتنوع الصادرات وبالتالي حل مشكلة عجز موازين مدفوعات الدول النامية بسبب اختلال معدلات التبادل الدولي الناتج عن تخصصها في تصدير المواد الأولية.
- يحسن التصنيع مستوى الإنتاجية ومن ثم الكفاءة الاقتصادية.
- التصنيع أداة لإحداث التغيير الهيكلي والذي يقاس بعدة مؤشرات أهمها:
 - زيادة حصة الصناعة (وخاصة التحويلية في الدخل الوطني)
 - انتقال العمالة من النشاطات منخفضة الإنتاجية إلى النشاطات مرتفعة الإنتاجية (زيادة قوة العمل في النشاط الصناعي على حساب الزراعة)
- التصنيع يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي
- يؤثر التصنيع في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تبعاً للروابط الأمامية والخلفية النشطة التي تفرضها الصناعة.

- إمكانيات الدمج أو الاختيار بين استراتيجيات التصنيع

تعد مشكلة اختيار نوع الصناعة وكذلك الدمج بين استراتيجيات التصنيع المتعددة من أولى المشاكل التي تواجه المخطط، حيث هناك صناعات عديدة ومتنوعة ومتداخلة، ولكل منها مميزات ومقوماتها ومتطلباتها واحتياجاتها من الخبرة الفنية وأسواق تصريف منتجاتها، حيث لا تستطيع جميع البلدان الاعتماد على نوع دون غيره، لأن مجموع الصناعات ومنتجاتها تحقق التكامل الأفقي والعمودي، ولكي تنجح السياسة الحكومية في إحداث التنمية، يجب أن تحسن اختيار الصناعة الرائدة التي يشترط فيها أن تخلق قوة الدفع الأمامية والخلفية، وهذه الإشكالية تعاني منها البلدان النامية التي تفتقر إلى شروط الصناعة الحديثة المبنية على التطور التكنولوجي والفني المتجدد.

وتواجه الدول النامية الاختيار بين الصناعات الاستهلاكية باعتبارها مطلب من مطالب التنمية في مرحلتها الأولى، والصناعات الاستخراجية باعتبارها متفوقة فيها وذات ميزة نسبية، أو صناعات رأس المال الاجتماعي الضرورية لكل تقدم صناعي بما توفره من المرافق العامة، أو الصناعات الإنتاجية باعتبار أن منتجاتها مطلوبة من الصناعات الأخرى.

ويرى البعض أن يتم اختيار الصناعة الاستهلاكية في المرحلة الأولى حيث يؤكد "هوفمان" أن النمو الصناعي يمر بأربعة مراحل، نسبة إلى القيمة المضافة لها حيث في المرحلة الأولى تكون نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية خمسة أضعاف الصناعات الرأسمالية، وفي المرحلة الثانية تنخفض النسبة بينهما إلى النصف، وفي المرحلة الثالثة تتعادل النسبتان، أما في المرحلة الرابعة تنال الصناعات الرأسمالية أكبر قدر من غيرها، فتزيد نسبة قيمتها المضافة مقارنة بالصناعات الاستهلاكية.

ويشير تقرير الأمم المتحدة أن عملية النمو الصناعي في البلدان النامية تمر بثلاث مراحل (وكلها تحتاج بدرجات متفاوتة إلى رأس المال الاجتماعي)، أما الأولى ففيها تنمو صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير، ونمو الإنتاج الصناعي الموجه للسوق الداخلي، خصوصاً إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية، أما الثانية ففيها تقام بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالاسمنت والأسمدة بجانب سلع الاستهلاك ذات المعرفة مثل الأدوية ومستحضرات التجميل، أما الثالثة فتتطلب صناعات أشد تركيباً مثل تجميع بعض المنتجات الهندسية.

ومن خلال ما سبق لا بد أن تعتمد الدول النامية في اختيارها للصناعات الملائمة على القواعد

التالية:

- مدى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، أي العرض النسبي لعناصر الإنتاج.
- مدى اتساع الأسواق المحلية أي الطلب الفعلي على السلع والخدمات
- السياسات الحكومية الملائمة لتطور الاقتصاد المحلي حيث قد تأخذ بعض الصناعات الأولوية إذا اعتبرت أنها تحقق الأمن الوطني الاقتصادي.

- درجة النجاح المتوقع للصناعة، بما يسمح لها بالتوجه نحو الخارج ومدى قدرتها على المنافسة الأجنبية لأن قدرا كبيرا من مشاكل الصناعة في البلدان النامية في الأجلين المتوسط والبعيد يرتبط بكيفية تصريف فوائض الإنتاج في الداخل والخارج.

ثالثاً : الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري

تتضمن الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري أساساً الاعتماد على الإنسان وقدراته المعرفية لأجل تحقيق التنمية، ومع تطور مفهوم التنمية تطورت معه استراتيجيات التنمية، حيث ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يعني تحقيق التنمية البشرية مع الحفاظ على البيئة، وظهر هذا المفهوم نتج عنه ظهور إستراتيجية التنمية المستدامة.

- إستراتيجية التنمية المستدامة

يقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة أنها "عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة على المستويين الوطني والمحلي". وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق أمرين وهما التنمية والحفاظ على البيئة. ويتطلب وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة اتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في:

- ينبغي أن تشكل الإستراتيجية للتنمية المستدامة نمطا حياتيا، بمعنى لا بد من خلق ثقافة للتنمية المستدامة.
- لا بد من إضفاء الطابع المؤسسي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ويجب أن يتم توضيح الدور الذي لا بد أن تؤديه كل القطاعات والمؤسسات والمسؤوليات المناطة بها
- يجب وضع آليات قانونية مناسبة لتنظيم العلاقة بين الناس وبيئتهم.
- لا بد من التنسيق الفعال بين القطاعات لإنجاح الإستراتيجية لأنها مهمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات.
- لا بد من الاتصال بالجمهور عن طريق إقامة منتديات على المستوى المحلي والوطني وإستخدام وسائل الإعلام لأجل إيجاد مشاركة فعالة للأفراد في تحقيق الإستراتيجية.
- ينبغي تعبئة القدرات والمهارات اللازمة لتحقيق الإستراتيجية.

- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

التنمية البشرية المستدامة هي تنمية متكاملة يصنعها الإنسان وتعود بالمنافع عليه، فهي عملية لتوسيع خيارات الناس وقدراتهم عن طريق تكوين رأس المال الاجتماعي واستخدامه بطريقة عقلانية تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون تعريض فرص إشباع حاجات الأجيال المقبلة للخطر ودون الإضرار بالموارد الطبيعية من خلال حمايتها من التلوث والدمار.

وقد اصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP سنة 1990 تقارير التنمية البشرية وأوضح فيها أنه إلى جانب الدخل يحتاج الناس إلى التغذية الكافية والمياه الصالحة والخدمات الصحية والمدارس والنقل والسكن وغيرها من الحاجات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري أي توفير مستوى معيشي لائق للأفراد وتعليمهم وتكوينهم بطريقة تؤهلهم لتحقيق التنمية في أوطانهم كما تتضمن هذه الإستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال توعية الأفراد بضرورة ترشيد استهلاكهم لكافة الموارد الطبيعية (مثل المياه، ومنتجات الطاقة، والغابات والمراعي) وحمايتها من التلوث والتآكل. وتوجد العديد من العوامل المؤثرة في التنمية البشرية مثل التعليم، الصحة، السكن، المياه الصالحة، الأمن من المخاطر وغيرها، وهي عوامل تؤثر كذلك على تكوين رأس المال البشري. ونظرا لتعدد هذه العوامل سيتم الاقتصار على توضيح دور التعليم والصحة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بعد استعراض دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية.

- دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية

لا يقل دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي عن دور المحددات التقليدية الأخرى مثل العمل ورأس المال المادي ولا عن المحددات الحديثة للنمو مثل التطور التقني والتعلم بالممارسة وجهود البحث والتطوير ورأس المال العمومي والانفتاح الخارجي، والعوامل الاجتماعية والمؤسسية والتنظيمية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي خلقها تطور النظرية الاقتصادية. ولا يتحقق التطور التقني ولا يتم تطبيقه في المسار الإنتاجي إلا بتوفر الكفاءات القادرة على ذلك، وجهود البحث والتطوير لا يقوم بها إلا الأفراد والمتعلمون الحاملون للمعارف والأفكار وإن التنظيم المؤسسي والفكري ودرجة التأقلم مع التطورات التقنية وطريقة التسيير في المؤسسة لا ينتج إلا عن أفراد أكفاء، ومن هنا يظهر الدور الرائد لرأس المال البشري في تحفيز النمو.

وقد أشار الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم إلى أهمية دور الإنسان وتأثيره الفاعل والايجابي على عملية التنمية الاقتصادية وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية، فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون الإنسان، وقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ضرورة رفع مستوى إعداد الإنسان وزيادة فترات تعليمه وتدريبه وزيادة ممارسته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي.

وتؤكد آراء "ألفرد مارشال" على الدور الأساسي الذي يؤديه الإنسان في إنتاج السلع ونمو الإنتاج وتطوره وأهمية التعليم في رفع إنتاجية الفرد، حيث يقول إن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، وذلك أن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج، والقدرة على الخلق والإبداع، يستطيع أن يسخر كل المصادر الطبيعية لصالحه وبالتالي يرفع مستوى معيشته.

وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم، وتبين أن نحو 90% من النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة.

ويشير مؤتمر هيئة الأمم المتحدة المنعقد في القاهرة عام 1966 ، حول تصنيع الدول الإفريقية إلى أن مدى ونوعية تأهيل الناس يعتبران عاملا رئيسيا للتقدم وأن النقص في العمل المؤهل هو السبب الرئيسي الذي يحول دون التنمية الاقتصادية السريعة. وفي دراسة لكل من "سولو" والاقتصادي النرويجي "أوكرست" ثبت أن الزيادة في متوسط دخل الفرد نتيجة للتحسن في العوامل البشرية هي أكبر من الزيادة المتوقعة من عائد رأس المال المادي.

يتبين مما سبق أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحاً باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية.

- دور التربية والتعليم في تنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية

يعد التعليم عملية تسمح بتعزيز رأس المال البشري وذلك عن طريق زيادة المعرفة وتطوير المهارات، ويعتبر أيضا الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، وتزداد حاجة المجتمع إلى التعليم بزيادة هيمنة التكنولوجيا الحديثة على مرافق الحياة، حيث تزيد الحاجة إلى تعليم الأفراد وتدريبهم على مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا. وإن التعليم أداة أساسية في تطوير وتنمية العنصر البشري، حيث ينتظر منه القيام بمهمة مزدوجة تتمثل في:

- تزويد الأفراد بالمؤهلات التي تسمح لهم بتوسيع فرص العمل المتاحة لهم.
- تحسين القدرات الإنتاجية للأفراد بهدف رفع مستوى مساهمتهم الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الوطني.

إن العلاقة بين التعليم والتنمية تستند على مبدأ زيادة الإنتاجية، حيث يرفع التعليم مساهمة القوى العاملة في الناتج عن طريق توفير الأيدي العاملة الماهرة الفنية والمدربة على أحدث مناهج التدريب العملية، لذلك فإن دور أي نظام تعليمي ضمن أي تشكيلة اجتماعية واقتصادية في بلد ما يكون وفق ما يلي:

- تلبية احتياجات البلد من القوى العاملة الضرورية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إعداد الهيئات التدريسية والتدريبية لكافة مستويات التعليم حسب التخصصات المطلوبة.
- تهيئة القوى العاملة ذات المستوى العالي علميا وفنيا.

إن التعليم وسيلة لتنمية القوى البشرية، وهو عملية مقصودة تؤدي بواسطة مؤسسات أنشئت خصيصا لهذا الغرض ويقوم بها أفراد اختيروا خصيصا للقيام بعملية التعليم بهدف الحصول على معرفة واكتساب مهارة أو تنمية قدرات خاصة، وأظهرت العديد من الدراسات أن التعليم يؤدي إلى:

- رفع الإنتاجية
- رفع الاستثمار والادخار
- يساعد على التغيير التكنولوجي والابتكار
- يسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية
- يسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع
- يكمل أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج
- يشجع إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي
- يرفع التعليم وعي الأبرياء
- يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص
- يضمن التشغيل في القطاع العام.

وبالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية، نجد أن آدم سميث أكد على أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وأنه شرط أساسي للتنمية، كما ركز كارل ماركس على أهمية كل من التعليم والتدريب في التنمية.

- دور الصحة في التنمية الاقتصادية

قام الخبراء الاقتصاديون في السنوات الأخيرة بتعميق فهمهم لأهمية الصحة من الناحية الاقتصادية، واعتبروها أحد أشكال رأس المال البشري، وتمثل أدق الأدلة على قيمة الصحة من الناحية الاقتصادية، في تحليلات الاقتصاد الجزئي، لأنها تقوم في المعتاد على حجم العينات الكبير وأدوات القياس الوفيرة لمستويات الصحة والدخل ومحدداتها. كما أن هناك دراسات جزئية عديدة تركز على صحة الأفراد تقوم على أساس التجارب العشوائية الخاضعة للرقابة. أما دراسات الاقتصاد الكلي، والتي تعتبر أقل دقة فقد أفادت بأن سلامة الصحة العامة هي محرك قوي للنمو الاقتصادي، حيث يزداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بما يقدر بنحو 4% من كل سنة إضافية في متوسط العمر المتوقع.

وقد حدد البنك الدولي ثلاثة طرق يساهم بها التحسين في الصحة في النمو الاقتصادي: الطريق الأول: إن العمال الأكثر صحة لهم قدرة فيزيولوجية أكبر على العمل وغياباتهم قليلة. ولذلك فإن الصحة الجيدة تؤدي إلى زيادة الإنتاج، الطريق الثاني: أن الأطفال الأكثر صحة هم الأكثر انجازا في المدرسة وغياباتهم أقل. الطريق الثالث: القضاء على الأمراض يسمح بإصلاح الأراضي لأن الأموال تدخر بدل أن تصرف على معالجة الأمراض.

إن صحة أفضل للعمال تؤدي إلى زيادة قوة العامل وزيادة قابليته على التركيز أثناء العمل. وتوفير صحة أفضل للأطفال تساعد على تكوين أفراد أصحاء مما يدعم الإنتاجية في المستقبل، وإن المصروفات على الصحة تزيد نوعية وكمية الموارد البشرية في المستقبل من خلال تمديد حياة العمل، كما أن الإنفاق الصحي يزيد توافر إنتاجية الموارد غير البشرية، حيث أن بعض الأراضي الواسعة غير مستغلة بسبب الأمراض المعدية عاد استغلالها بعد التخلص من تلك الأمراض.